

إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن

تركي مجحم الفوز¹، حسام علي داود²، ياسر احمد عربيات³

ملخص

هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن، وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لتحديد الاختلافات في مختلف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية. واستخدمت الدراسة 180 استبانة شملت إدارات مخاطر الائتمان لـ (13) بنكاً تجارياً و(3) بنوك إسلامية في الأردن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان. كما أن هناك فرقا كبيرا بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر، وكذلك في ممارسات إدارة مخاطر الائتمان للتقليل من المخاطر الائتمانية. وأوصت الدراسة ضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في البنوك وبخاصة التقليدية منها؛ وذلك بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الائتمانية والإستراتيجية وكذلك الإدارة العليا لتنفيذ ذلك. وضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة لمنح الائتمان. والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة للمحفظة الائتمانية في ضوء قياس ومراقبة وضمان السيطرة الكافية على المخاطر.

الكلمات الدالة: مخاطر الائتمان، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية.

المقدمة

بيد أن وظيفة البنوك التجارية كوسيط يخلق أنواع مختلفة من المخاطر وبأحجام مختلفة تنعكس على مستوى أداء تلك البنوك (Gestel and Baensens, 2009). وتعد مخاطر الائتمان أهم عنصر في المخاطر المصرفية التجارية (Al-Tamimi and Al-Hazrooei, 2007; Hassan, 2009; Alam and Masukujjaman, 2011; Hassan and Al-Ajmi, 2012) والتي تساهم بأكثر من 50% من مجموع عناصر المخاطر المصرفية، يضاف إلى ذلك أن أكثر من 80% من بنود الميزانية العمومية ترتبط بتلك المخاطر (Hennie, 2003). ومن المرجح أن تؤدي هذه المخاطر إلى الخسائر المصرفية (Bo et al., 2005)، بل أن العديد من الباحثين يعتقدون بأنها السبب الرئيسي للأزمات المصرفية التي عانت وتعاني منها الدول المتقدمة والنامية في الأزمات الاقتصادية الأخيرة (Hakenes and Schnabel, 2010; Chaplinska, 2012; Mileris, 2012; Romanova, 2012; GAO, 2013).

مشكلة الدراسة

تجدر الإشارة إلى أن الافتراض هو النشاط الأساسي

تسهم البنوك التجارية والمؤسسات المالية في عملية النمو الاقتصادي عن طريق تعبئة الموارد المالية وتقديمها إلى الأفراد وقطاعات الأعمال المختلفة، ومن ثم تحقيق التوازن بين الموارد الادخارية والاستثمار. ويعد الائتمان المصرفي من أهم النشاطات التي يمارسها أي بنك، والتي يفقد من غيره وظيفته الأساسية كوسيط مالي وبالتالي يفقد البنك وجوده أساساً، إضافة إلى أن عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيس لإيرادات البنك مهما تنوعت وتعددت الأنشطة الأخرى (Greuning and Bratanvic, 2003; Richard et al., 2008).

1 أستاذ مشارك، قسم اقتصاد المال والأعمال، كلية الاقتصاد والإدارة المالية، جامعة آل البيت. alfawwaz@aabu.edu.jo

2 أستاذ مساعد، قسم اقتصاد المال والأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة. dr.hussam73@gmail.com

3 أستاذ مساعد، قسم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية. yaser_arabyat@yahoo.com

* أرجو مراجعة الباحث للاطلاع على الاستبانة.

تاريخ استلام البحث 2015/6/11 وتاريخ قبوله 2015/11/24.

وأنة أطلق النظام المصرفي الإسلامي مما أسهم في تحسن إدارة المخاطر والربحية والاستقرار المالي في العقود الأخيرة. وتعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمالية عدم قدرة المقترض، في تلبية الالتزامات التعاقدية وتسديد المبلغ المطلوب (Hull, 2007)، وقد عرف (IFSBI, 2005) مخاطر الائتمان بأنها احتمالية عجز الطرف الآخر بالإيفاء بالتزاماته وفقاً للبنود المتفق عليها. ويمكن أن تحدث مخاطر الائتمان في جميع الأدوات أو المنتجات التي تقدمها البنوك، والاختلاف الوحيد هو درجات تعرض البنوك لها وكيفية العمل على تخفيفها وبالنسبة للبنوك التقليدية، تُعدّ نشاطات الإقراض عمل ذو مخاطر ائتمان أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، وبما أن عمليات الإقراض قد تم استبدالها بعقود الاستثمار والشراكة، لذا تصبح إدارة مخاطر الائتمان أكثر أهمية.. ويطبق هذا التعريف على الخدمات المالية الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والاجاره، ومقالات تمويل رأس المال العامل أو المشروعات كالمسهم والاستصناع والمضاربة وبالنسبة للبنوك الإسلامية فان كل نوع من العقود يؤدي إلى مخاطر ائتمان لربحية البنك. ويشير (IFSBI, 2005) أن مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي تظهر في الحسابات الدائنة في عقد المضاربة، ومخاطر الطرف المقابل في عقد السلم، وحسابات الدائنة مخاطر الطرف المقابل في الاستصناع ودفعات الإجارة في عقد الإجارة.

أهداف الدراسة

تتضمن إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية قضايا عدة؛ منها عملية فهم وإدراك وتحديد تلك المخاطر، وتقييمها وتحليلها باستخدام النماذج المالية المتطورة للمقترضين، ومراقبة جميع الأنشطة الخاصة بتلك المخاطر، وتطبيق مقاييس لضبط والسيطرة على التدابير التي تتخذها الإدارة العليا لتجنب أو تقليل العواقب غير المرغوب فيها، وعملية تبني تلك التدابير في الهياكل التشغيلية والاستراتيجية للبنك (Rechard et al., 2008, Tafri et al., 2011).

وهناك اختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية في جميع هذه الجوانب. ويعود ذلك إلى أن البنوك التقليدية تعمل بنظام الفائدة بينما تعمل البنوك الإسلامية بنظام تقاسم الأرباح.

للمصرف، ومنه يأتي الجزء الأكبر من أرباحه، وبالتالي فإن مخاطر محافظ الائتمان تتولد من عمليات إقراض البنوك (Basel, 2000). حيث تبدأ تلك المخاطر بالظهور منذ مرحلة التقدم للإئتمان وتزايد مع المراحل التالية؛ وبخاصة إذا اتسمت معايير إدارة المخاطر الائتمانية بالضعف وعدم الشمول (Brown, 1998; Richard et al., 2008). لذا أدركت لجنة بازل للرقابة المصرفية تأثير مخاطر الائتمان على البنوك، وطالبت بضرورة وجود آلية واضحة لإدارة هذه المخاطر؛ مما مكنتها من اعتماد اتفاق بازل I عام 1988، واتفاق بازل II عام 2004، وأخيراً اتفاق بازل III (Ouamar, 2013).

بيد أن عمليات الائتمان في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مختلفة، إذ تستند عمليات البنوك الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية وتحريم الربا والمضاربات غير الشرعية، بالمقابل تدعو إلى تقاسم المخاطر أي المشاركة في الربح والخسارة، هو ما يميزها عن البنوك التقليدية (Ayub, 2007). لذا يجتهد علماء الاقتصاد الإسلامي في وضع أنواع من القروض للبنوك الإسلامية تستند إلى مبادئ الشريعة وتتشابه مع البنوك التقليدية لتحل محل مدفوعات الفائدة. وعليه يمكن أن تتعرض المؤسسات المالية الإسلامية إلى مخاطر أكثر من المؤسسات المالية التقليدية نتيجة لعدة أسباب شاملة الطبيعة المحددة للمخاطر، وطرق التمويل غير المحددة للمشروعات سواء المشاركة بالأرباح والخسائر أو العقود، بل أن عدم وجود معيار لكل نوع من العقود يعد عنصراً آخر في جعل المؤسسات المالية الإسلامية أكثر خطراً من البنوك التقليدية (Sundararajan and Errico, 2002). لذا من المتوقع أن تفرض المؤسسات المالية الإسلامية مخاطر على النظام المالي تختلف في العديد من النواحي من تلك التي يفرضها النظام المالي التقليدي.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي:

هل يوجد فروق في إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟

أهمية الدراسة

تبنى الأردن التحرير المالي في نهاية عقد الثمانينات، كما

لا تعوض البنك.

لذا من المتوقع أن تفرض المؤسسات المالية الإسلامية تبني إدارة أكثر فاعلية لمخاطر الائتمان من تلك التي يفرضها النظام المالي التقليدي. لأن الخسارة التي تلحق بالبنك الإسلامي بسبب سوء إدارة مخاطر الائتمان سوف تحوّل في نهاية المطاف إلى المودعين.

وعليه؛ تم صياغة فرضيات الدراسة بالصيغة العدمية على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في فهم وإدراك مخاطر الائتمان بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الأدبيات والدراسات السابقة

يمكن القول إن مخاطر الائتمان هي احتمالية إخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي أن هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد والمتفق عليه.

وبالرغم من أن البنوك التقليدية والإسلامية تقدم خدمات ومنتجات متشابهة مثل حسابات الودائع، مختلف أنواع التمويل، بطاقات الائتمان والرهن، إلا أن منتجات البنوك الإسلامية على مفهوم تقاسم الربح والخسارة. وعلى ذلك تعد مخاطر البنوك الإسلامية شأنها شأن المؤسسات المالية الأخرى إحدى التحديات الرئيسة لهذه البنوك، والتي يتطلب تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر (Ellul and Yerramilli, 2011; Ouamar, 2013). ولعل ذلك ما دفع بازل (1999) بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الائتمانية والإستراتيجية والإدارة العليا لتنفيذ ذلك. وضرورة التأكد من

ونتيجة لذلك يختلف مفهوم المخاطر في النظام المالي الإسلامي عنه في النظام المالي التقليدي. إذ ينظر للخطر في النظام المالي الإسلامي، من خلال بعدين "منع الغرر" (عدم اليقين) وحرية التعاقد. فالغرر في الشريعة الإسلامية هو عنصر فرصة احتواء معلومات غير متماثلة، وعدم اليقين والمخاطر أو حتى المضاربة، وأية نتيجة وريخ غير المشروع، يتم استبعاده وفقاً لتعاليم الإسلام. وهذه ليست القضية في النظام المصرفي التقليدي. ففي البنوك التقليدية يملك المودعين مطالبة ثابتة على موجودات للبنوك وفقاً لمعدل الفائدة المحددة سلفاً بالإضافة إلى العائد على رؤوس الأموال. على البنوك التقليدية، وبالتالي، تنفيذ التزامها للمودعين بغض النظر عن ربحيتها. وفي المقابل، تنظم البنوك الإسلامية على مبدأ تقاسم المخاطر. لذا يجب على البنوك التجارية والإسلامية تطوير وسائل للتأكد من تقييم مخاطر الائتمان لتجنب سوء الاختيار وتجنب الخطر الأخلاقي.

وإدراكاً لأهمية مخاطر الائتمان، تهدف هذه الدراسة إلى:

1. مقارنة عملية فهم وإدراك إدارات الائتمان لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن.
2. مقارنة عملية تقييم وتحليل إدارات الائتمان لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن.
3. مقارنة ممارسات إدارات الائتمان للتخفيف من مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن.

فرضيات الدراسة

تُعدّ إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أكثر تعقيداً نظراً لبعض الشواذ الإضافية فعلى سبيل المثال لا يستطيع البنك الإسلامي تقاضي غرامة نتيجة التأخير في السداد. كما هو الحال في البنوك التقليدية، ويمكن استخدام هذا القيد بشكل سيء من قبل ومخاطر الطرف المقابل وقد يعمدوا قصداً إلى التأخير بالدفع حيث إنهم يعرفون أن البنوك الإسلامية لن تتقاضى منهم شيئاً. ويرى Khan and Habib, 2003 انه بالنسبة للبنوك الإسلامية مخاطر الطرف المقابل الافتراضي هي أكثر المخاطر أهمية وان عدم وجود أية معالجة افتراضية باستثناء التصفية والإجراءات الإدارية والتي

(2011) في ماليزيا، حيث وجدت الدراسة أن هناك فارقاً كبيراً بين البنوك التقليدية والإسلامية في القيمة السوقية للمخاطر، وطرق التخفيف من مخاطر الائتمان وأدوات إدارة المخاطر التشغيلية.

بيد أن البعض يرى أن كلا النوعين من البنوك تتعرض لأنواع متشابهة من المخاطر المصرفية الرئيسية (Hussain and Al-Ajmi, 2012). كما أن الإطار نفس لإدارة المخاطر ينطبق على كلا النوعين من البنوك وهو ما توصل إليه نتائج دراسة (Hassan, 2009; Iqbal and Mirakhor, 2011).

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت إدارة مخاطر الائتمان، ومنها دراسة (Abusharbeh, 2014) حيث بحثت في أثر وسائط التمويل الإسلامية ومخاطر الائتمان على الأرباح المستقبلية في البنوك الإسلامية الإندونيسية. وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين طرق التمويل الإسلامية والتمويل المتعثرة، وربحية المصارف الإسلامية. وبينت نتائج الدراسة أن تمويل أسهم رأس المال لديه علاقة كبيرة إيجابية مع التمويل المتعثرة. ووفقاً لذلك، يشير هذا إلى أن البنوك الإسلامية الإندونيسية لديها سياسة متحفظة تجاه المشاركة في تمويل أسهم رأس المال، من أجل ضمان انخفاض درجة المخاطر وتقديم مستوى عالٍ من السيولة. وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن تمويل المربحة له علاقة إيجابية مع الأرباح في المستقبل. وهذا يعني أن البنوك الإسلامية الإندونيسية تفضل تمويل مشاريعها الاستثمارية باستخدام أدوات تمويل الديون ورفض المخاطرة.

وهدفت دراسة ملحم (2013) إلى قياس مخاطر الائتمان في البنك العربي الإسلامي الدولي، وطرق إدارتها، وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع مخاطر الائتمان في العاملين لارتفاع حجم التعثر في هذين العاملين، حيث لا يستطيع البنك التعامل مع هذه الديون كما تتعامل البنوك التقليدية، وانخفاض مخاطر الائتمان في الأعوام 2011، 2008، 2007.

وهدفت دراسة العلونة (2005) إلى التعرف على ماهية المخاطر التي قد تواجه المصارف الإسلامية، وتوضيح الاختلافات بينها وبين مخاطر المصارف التقليدية، كما استهدفت التعرف إلى مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف

سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة لمنح الائتمان. والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة للمحفظة الائتمانية في ضوء قياس ومراقبة وضمان السيطرة الكافية على المخاطر.

ويرى العديد من الباحثين أن البنوك الإسلامية لا تواجه فقط المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية ولكن عليها أن تتعامل مع المخاطر الناتجة عن هيكل أصولها ومطلوباتها الفريدة والامتثال لمتطلبات الشريعة مما يعرضها إلى مخاطر محددة تتعلق بكل نوع من العقود (Khan and Ahmed, 2001). لذا من المتوقع أن تفرض المؤسسات المالية الإسلامية مخاطر على النظام المالي تختلف في العديد من النواحي من تلك التي يفرضها النظام المالي التقليدي.

ولعل ذلك ما دفع العديد من الباحثين للاعتقاد بأن المؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن تتعرض للمخاطر أكثر من المؤسسات المالية التقليدية نتيجة لعدة أسباب شاملة طبيعة المخاطر وطرق تمويل غير المحددة لتمويل المشروع المستخدمة سواء المشاركة بالأرباح والخسائر أو العقود (Sundararajan and Errico, 2002; Venardos (2006). وفي السياق نفسه حللت دراسة خان وحبيب (2003) قضايا إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية، لـ (68) مؤسسة مالية إسلامية في 28 بلداً. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية تواجه نوعين من المخاطر: الأول منها، تشترك فيه مع المصارف التقليدية، باعتبارها وسائط مالية. ولكن ونظراً للتقيد بالمبادئ الشرعية، فإن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة المصارف الإسلامية. والنوع الآخر من المخاطر هو مخاطر جديدة، وتتفرد بها المصارف الإسلامية بالنظر إلى المكونات المتميزة في أصولها وخصومها. ويتبع ذلك، أن تكون العمليات والطرق المتاحة للمصارف الإسلامية لتحديد وإدارة المخاطر على نوعين: الطرق الموحدة التي لا تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي، والطرق الجديدة أو التي يتم تحويلها.

ووجدت دراسة Hussain and Al-Ajmi (2012) في البحرين أن البنوك الإسلامية تواجه درجة أعلى من المخاطر من البنوك التقليدية، كما أن فهم المخاطر وإدارتها يختلف كثيراً عن البنك التقليدية. وهو ما أكدته دراسة Tafri et al.

الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين في البنوك الإسلامية الآن لا يعتمدون فقط على التجارب الشخصية والتحليل البسيط لمخاطر الائتمان فحسب، وإنما تعمل على تطوير وممارسة التقنيات الحديثة بالإضافة إلى الطرق التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان في الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالبنوك غير الإسلامية، وهو ما يشير إلى احتمال مزيد من التحسن في إدارة المخاطر الائتمانية.

وفي السياق نفسه هدفت دراسة (Kabir et al., 2014) إلى اختبار فيما إذا كانت البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لديهم مستويات مختلفة من المخاطر الائتمانية. وباستخدام نموذج ميرتون، وهو مقياس مخاطر الائتمان القائم على السوق، تم تقييم مخاطر الائتمان لـ 156 بنكا تقليديا 37 مصرفاً إسلامياً في 13 دولة بين عامي 2000 و2012. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أقل بكثير من البنوك التقليدية عند قياس مخاطر الائتمان بنموذج ميرتون. وفي المقابل، وكما هو متوقع، فإن المصارف الإسلامية تتحمل مخاطر ائتمان أعلى بكثير عند استخدام مقياس Z. وبشكل عام تشير النتائج إلى أن المنهجية المستخدمة تلعب دوراً هاماً في تقييم مخاطر الائتمان للمصارف الإسلامية.

منهجية الدراسة

مصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

1. المصادر الثانوية: وذلك من خلال مراجعة الكتب، والمقالات العربية والأجنبية المتخصصة، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير المتعلقة بنفس الموضوع، بهدف توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وبيان متغيرات الدراسة، وأسبابها، وتأثيرها، ومن أجل وضع الفرضيات الخاصة بالدراسة، وإثراء عملية المناقشة.
2. المصادر الأولية: تصنف الدراسة على أنها دراسة ميدانية لجمع البيانات الأولية، وتعتمد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على وجهه نظر العاملين في إدارات الائتمان في البنوك حول إدارة مخاطر الائتمان، واختبار الفرضيات تم

الإسلامية أن تستخدمها في إدارة مخاطرها، بالإضافة إلى أنها هدفت إلى معرفة ما تحقق للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن للتعامل مع مخاطرها، وقد أظهرت الدراسة أن هناك اختلافاً جوهرياً بين مخاطر المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مما يتطلب توفير مجموعة من الأساليب تناسب هذا النوع من المخاطر، وتناسب الأساس العقائدي الذي قامت عليه هذه المصارف، كما أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من الأساليب المناسبة للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية مثل بيع العريون، والوعد الملزم، وخيار الشرط، والعقود الموازية، والتأمين التعاوني، والضمانات الشخصية والعينية. وكفاية رأس المال. وأظهرت أيضاً أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ذات كفاءة عالية في أدائها للمخاطر، وقد تمثلت هذه الكفاءة بحرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، وذلك بإتباع مجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية التابعة لها وأخذاً بمقترحات بازل II في كفاية رأس المال، وابتعادها كذلك عن الاستثمارات ذات المخاطر عالية، والتركيز على صيغ المرابحات للأمر بالشراء أو الاستثمار السلعي المخصص.

وناقشت دراسة خضراوي (2009) المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية وإبراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي من خلال التطرق إلى نشأة وتطور البنوك الإسلامية. واستخدمت المنهج المقارن في الدراسة التطبيقية من خلال المقارنة بين بنكين. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية حيث إن لها من مبادئ والوسائل والأساليب ما يمكنها من التصدي للمخاطر وإدارة الأزمات.

أما دراسة (Omar et al., 2012) فهذهت إلى المقارنة بين البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة في إدارة مخاطر الائتمان. وقد استخدمت الدراسة منهجية مستندة على الدراسة الميدانية لجمع البيانات. وتكونت عينة لدراسة من ستة بنوك تجارية من دولة الإمارات العربية المتحدة مع ثلاثة غير إسلامية وثلاثة مصارف إسلامية وبلغت 148 مديراً للمخاطر الائتمانية كما هدفت الدراسة إلى استقصاء العوامل التي تميز بين البنوك الإسلامية وغير

ويحتوي على (7) فقرات تتعلّق بقياس مستوى تقييم وتحليل مخاطر الائتمان. المجال الثالث ويحتوي على (7) فقرات تتعلّق بقياس أساليب تخفيف مخاطر الائتمان.

لقد تم تصنيف أفراد العينة إلى مجموعتين: عينة البنوك الإسلامية وعينة البنوك التقليدية، بهدف تحديد فيما إذا كان هناك فروق في مجالات إدارة المخاطر الائتمانية بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

واستخدم الباحث في أداة الدراسة مقياساً مكوّناً من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فنوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً (Shwiyat, 2013)، وتم إعطاؤها الأوزان النسبية الظاهرة في جدول رقم (1).

جدول (1)

درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المُستخدم في أداة الدراسة

درجة المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2
الوزن النسبي	100-81%	80-61%	60-41%	40-21%

(3) بنوك إسلامية (دليل الشركات الأردنية، 2014)، وتم توزيع الاستبانات على العاملين في إدارات الائتمان في البنوك بواقع (12) استبانات لكل بنك، وبهذا تكونت عينة الدراسة (192) فرداً، وأُسترد منها (182) استبانته، وبعد فرزها أُستثبت منها (2) استبانتان كانت غير صالحة للتحليل لعدم إكمال تعبئة البيانات، وبهذا تكون عدد الاستبانات التي أُجري عليها التحليل نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانته (180) استبانته، ونسبة استجابة (93.75%).

تم إجراء اختبار تحيز عدم الاستجابة، حيث تم مقارنة أول 25 استبانته مع آخر 20 استبانته، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أي تحيز بعدم الاستجابة.

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

لتحليل بيانات فقرات الاستبانته تمّ الاستفادة من برنامج

استخدام أسلوب الاستبانته، حيث تمّ إعداد فقراتها بالاعتماد على الإطار النظري ذو العلاقة، والدراسات السابقة.

أداة الدراسة

تتكون أداة الدراسة من استبانته تم تصميمها من قبل الباحث لتحقيق أهداف الدراسة وقد اعتمد الباحث على دراسة Hussain and Al-Amji (2012) ودراسة Hassan (2009)، حيث تكونت من جزئين، تناول الجزء الأول منها على البيانات الديموغرافية التي تم جمعها عن أفراد عينة الدراسة، وتكونت من أربعة أسئلة ذات نهايات مغلقة والمتمثلة بالعمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، بالإضافة إلى سنوات الخبرة. أما الجزء الثاني فيحتوي على ثلاث مجالات لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك الأردنية والمتمثلة فيما يلي، المجال الأول ويحتوي على (5) فقرات تتعلّق بقياس مستوى مدى فهم وإدراك العاملين لمخاطر الائتمان. المجال الثاني

ولتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتم اعتماد مقياس لفهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، وقدرة سياسات البنك للتقليل من تلك المخاطر إلى ثلاثة مستويات، حيث احتسبت درجة القطع وذلك بقسمة الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على ثلاثة مستويات، أي إن درجة القطع هي $\{3/(1-5)\} = 1.33$. وبذلك تكون المستويات الثلاثة كالتالي: (1 - 2.33) تعني درجة منخفضة للتطبيق، (2.34 - 3.67) تعني درجة متوسطة للتطبيق، (3.68 - 5) تعني درجة مرتفعة للتطبيق.

مجتمع الدراسة وعينه

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الأردنية لعام (2014)، والبالغ عددها (16) بنكا منها

(Test): واستخدم للمقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في إدارة مخاطر الائتمان

الاختبارات الخاصة بأداة القياس

أولاً: صدق المحتوى: يقصد بهذا الصدق مدى تعبير فقرات كل مجال من مجالات الدراسة عن البعد الذي تنتمي إليه وقد أنصب الاهتمام على التأكد من أن كل مجال من مجالات الدراسة ممثل بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات، وأن هذه الفقرات تقيس بالفعل هذا البعد (Sekaran, 2013)، وتمّ قياس صدق محتوى الاستبانة من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة، وبين البعد الذي تنتمي إليه باستخدام معامل سبيرمان للارتباط، وقد اعتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن (30%) (Nunnally, 1978)، والجدول رقم 2 (يبين هذه العلاقات).

- الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences – SPSS)، فقد استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات لتحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي أهم الأساليب التي تم استخدامها:
- مقاييس النزعة المركزية: تمّ استخدامها استخدام الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والتوزيع التكراري، وتصنيف بنودها حسب درجة أهميتها وفقاً لمتوسطاتها الحسابية.
- اختبار معامل بيرسون للارتباط.
- اختبار معامل ألفا كرونباخ.
- تحليل التباين الأحادي (One-way Analysis of Variance) وذلك للتعرف فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة إدارة المخاطر بين البنوك.
- اختبار (ت) للعينة الأحادية (One Sample T Test): استخدم هذا الاختبار لاختبار فرضيات الدراسة.
- اختبار (ت) (Independent Sample T-) للعينات المستقلة

جدول (2)

معاملات ارتباط سبيرمان الخاص بقياس صدق المحتوى لفقرات مجالات الدراسة

تسلسل	مجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	الإدراك لمخاطر الائتمان	5	0.823	0.007
الثاني	ممارسة تحليل مخاطر الائتمان	7	0.669	0.001
الثالث	أساليب تخفيف مخاطر الائتمان	7	0.692	0.002

مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة الدراسة، وتُعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (70%) فأكثر (Nunnally, 1978)، والجدول رقم 3 (يبين ذلك).

باستعراض قيم ألفا كرونباخ المحسوبة نجد أنها كانت مرتفعة، ويدل ذلك على ثبات عالٍ لبيانات الاستبانة التي تم الحصول عليها.

باستعراض قيم معاملات الارتباط ومستويات الدلالة يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$) بين فقرات المجال، مما يشير إلى وجود صدق بنائي لهذه الفقرات.

ثانياً: ثبات الأداة (Reliability): يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة متشابهة (Sekaran, 2013)، وتم استخدام

جدول (3)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة وللأداة ككل

معامل الثبات (الاتساق الداخلي)	عدد الفقرات	عنوان المجال	رقم المجال
0.823	5	الإدراك لمخاطر الائتمان	1
0.769	7	ممارسة تحليل مخاطر الائتمان	2
0.792	7	أساليب تخفيف مخاطر الائتمان	3
0.803	19	المعدل العام للأداء ككل	

خصائص عينة الدراسة

إدارات الائتمان في البنوك الأردنية لعام (2014)، وبيين
الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية .

تكونت عينة الدراسة من (180) فرداً من العاملين في

جدول (4)

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	26-35	102	56.7
	36-45	18	10.0
	أكثر من 45 سنة	60	33.3
المؤهل العلمي	بكالوريوس	165	91.7
	ماجستير	15	8.3
المركز الوظيفي	مدير دائرة	27	15.0
	رئيس قسم	153	85.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	33	18.3
	5-10 سنوات	51	28.3
	10-15 سنوات	96	53.4
المجموع			100.0

الوظيفي مدراء دوائر بلغت (15%)، في حين بلغت نسبة رؤساء الأقسام (85%). بينما أشارت النتائج ان نسبة من خبراتهم تقل عن (5) سنوات بلغت (18.3%)، في حين بلغت نسبة من خبراتهم تتراوح ما بين (5-10) سنوات (28.3%)، وبلغت نسبة من خبراتهم تتراوح ما بين (10-15) سنة (53.3%).

تشير نتائج الجدول رقم (4) أن (56.7%) من أفراد العينة يشكلوا الفئة العمرية من (26 - 35 سنة)، في حين ان نسبة الفئة العمرية (36 - 45 سنة) (10%)، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية 45 سنة فأكثر (33.3%) من إجمالي عينة الدراسة. كما ان نسبة حملة درجة البكالوريوس بلغت (91.7%)، بينما بلغت نسبة حملة الماجستير (8.3%) من إجمالي عينة الدراسة، وأن نسبة العاملين ذوات المسمى

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

أ. ما مدى فهم وإدراك مخاطر الائتمان في البنوك الأردنية؟
يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات

المعيارية لمجال فهم وإدراك مخاطر الائتمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الأردنية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

جدول (5)

اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الإدراك لمخاطر الائتمان

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم	الرتبة
مرتفع	0.63	3.80	يعتبر البنك إدارة مخاطر الائتمان مهمة لأداء ونجاح البنك.	4	1
متوسط	0.61	3.28	هناك إدراك عام لإدارة مخاطر الائتمان في البنك.	1	2
متوسط	0.73	3.25	مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان موضوعه بشكل واضح ومفهوم البنك	2	3
متوسط	0.84	2.52	المساعدة عن إدارة مخاطر الائتمان موضوعه بشكل واضح ومفهومه في البنك.	3	4
منخفض	0.78	2.35	يستخدم البنك تقنيات معقدة في إدارة مخاطر الائتمان	5	5
متوسط	0.43	3.04	الاتجاه العام		

وانحراف معياري (0.78) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام. وعليه؛ تشير النتائج الإجمالية إلى وجود مستوى متوسط لفهم وإدراك البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لمخاطر الائتمان، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.04)، والانحراف المعياري كان منخفضاً (43.0)، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة العاملين في فهم وإدراك مخاطر الائتمان في البنوك الأردنية.

ب. ما مدى ممارسة تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها في البنوك الأردنية؟

يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال ممارسة تحليل مخاطر الائتمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الأردنية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

يبين الجدول السابق أنّ اتجاهات عينة الدراسة متوسطة الأهمية اتجاه الفقرات المتعلقة بمستوى فهم وإدراك البنوك الإسلامية والتقليدية لمخاطر الائتمان وتراوحت بين (2.35-3.80)، حيث تشير النتائج أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات الاستبانة لان متوسطاتها الحسابية اكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، باستثناء الفقرة رقم (5) والفقرة رقم (3)، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة وافقت على بقية الفقرات التي تقيس متغير الفهم والإدراك لمخاطر الائتمان، وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أن الفقرة التي تنص على "يعتبر البنك إدارة مخاطر الائتمان مهمة لأداء ونجاح البنك" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (63.0)، فيما حصلت الفقرة التي تنص على "هناك إدراك عام لإدارة مخاطر الائتمان في البنك"، على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.28) وانحراف معياري (0.61)، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "يستخدم البنك تقنيات معقدة في إدارة مخاطر الائتمان" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.35)

جدول (6)

اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة تحليل مخاطر الائتمان

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	يقيم البنك احتمالية حدوث مخاطر الائتمان.	3.55	0.86	مرتفع
2	8	يقوم البنك قبل منح رأس المال بتحليل محدد للعميل.	3.33	0.51	متوسط
3	12	تراجع الإدارة التنفيذية بانتظام أداء المنظمات في إدارة مخاطر عملها.	3.33	0.69	متوسط
4	11	يقوم البنك قبل منح رأس المال بتحليل ضمانات رأس المال.	3.13	0.88	متوسط
5	10	يقوم البنك قبل منح رأس المال بتحليل قدرة العميل.	3.12	0.81	متوسط
6	9	يقوم البنك قبل منح رأس المال بتحليل شخصية العميل.	2.87	0.86	متوسط
7	7	يقوم البنك بتحليل جدارة الائتمان قبل إجراء الصفقة.	2.35	1.06	منخفض
الاتجاه العام			3.10	0.48	متوسط

الصفحة" بمتوسط حسابي بلغ (2.35) وانحراف معياري (1.06). وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى وجود مستوى متوسط لممارسة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تحليل مخاطر الائتمان، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.10)، والانحراف المعياري كان منخفضاً (0.48)، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الأردنية حول هذه المتغير.

ج. ما مدى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان في البنوك الأردنية؟

يبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال أساليب تخفيف مخاطر الائتمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الأردنية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفقاً للمتوسطات الحسابية.

يبين الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة متوسطة الأهمية اتجاه الفقرات المتعلقة بمستوى ممارسة تقييم مخاطر الائتمان وتحليل في البنوك الإسلامية والتقليدية وتراوحت بين (2.35-3.55)، حيث تشير النتائج أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع فقرات الاستبانة لأن متوسطاتها الحسابية اكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، باستثناء الفقرة رقم (7) والفقرة رقم (9)، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة وافقت على بقية الفقرات التي تقيس متغير ممارسة تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أن الفقرة التي تنص على "يقيم البنك احتمالية حدوث مخاطر الائتمان" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.86)، فيما حصلت الفقرة التي تنص على "يقوم البنك قبل منح رأس المال بتحليل محدد للعميل"، على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (0.51)، وفي المرتبة الأخيرة حصلت الفقرة التي تنص على "يقوم البنك بتحليل جدارة الائتمان قبل إجراء

جدول (7)

اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول أساليب تخفيف مخاطر الائتمان

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	16	يؤكد على توظيف عاملين مؤهلين في إدارة الائتمان.	3.33	0.68	متوسط
2	17	يطبق البنك اتفاقية بازل 2 بشكل عام في إدارة الائتمان	3.22	0.93	متوسط
3	14	تزود إدارة الائتمان العاملين بالدليل حول إدارة المخاطر.	3.20	0.91	متوسط
4	18	تستخدم إدارة الائتمان طرق التحليل الكمي في تقييم مخاطر الائتمان	2.87	0.68	متوسط
5	19	تستخدم إدارة الائتمان طرق التحليل النوعي في تقييم مخاطر الائتمان	2.85	0.61	متوسط
6	13	توثق إدارة الائتمان الإجراءات والعمليات.	2.77	0.68	متوسط
7	15	تشجع إدارة الائتمان برامج التدريب في مجال إدارة مخاطر الائتمان.	2.75	0.72	متوسط
الاتجاه العام			3.00	0.51	متوسط

تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة العاملين في إدارات الائتمان في البنوك الأردنية حول هذه المتغير.

اختبار فرضيات الدراسة

للمقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في إدارة مخاطر الائتمان، تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-Test)، وتتص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (Sig) (5%) (Malhotra, 2003).

اختبار الفرضية الأولى:

تتص هذه الفرضية على "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى فهم وإدراك مخاطر الائتمان" واختبار هذه الفرضية، فقد تم اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-Test)، والجدول رقم (8) يبين نتائج هذا الاختبار.

يبين الجدول السابق أنّ اتجاهات أفراد عينة الدراسة متوسطة اتجاه الفقرات المتعلقة بأساليب تخفيف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتقليدية وتراوحت بين (2.75-3.33)، حيث تشير النتائج أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو بعض الفقرات لان متوسطاتها الحسابية اكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، وسلبية للبعض الأخر، وهذا يعني أن اتجاه أفراد عينة الدراسة تراوح بين الموافقة وعدمها، وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أن الفقرة التي تتص على "يؤكد على توظيف عاملين مؤهلين في إدارة الائتمان" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (0.68)، فيما حصلت الفقرة التي تتص على "يطبق البنك اتفاقية بازل 2 بشكل عام في إدارة الائتمان"، على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.22) وانحراف معياري (0.93)، وفي المرتبة الأخيرة حصلت الفقرة التي تتص على "تشجع إدارة الائتمان برامج التدريب في مجال إدارة مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي بلغ (2.75) وانحراف معياري (0.72). وبشكل عام تشير النتائج الإجمالية إلى وجود مستوى متوسط لاستخدام البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.00)، والانحراف المعياري كان منخفضاً (0.51)، وهذا يشير إلى

جدول (8)

نتائج تحليل اختبار (ت) لإيجاد الفروق في مستوى الإدراك لمخاطر الائتمان

القرار الإحصائي	Sig. مستوى الدلالة	T الجدولية	T المحسوبة	المتوسط الحسابي	
رفض الفرضية العدمية	013.0	2.001	2.577	3.25	البنوك الإسلامية
				2.83	البنوك التقليدية

أكثر إدراكاً لمخاطر الائتمان من البنوك التقليدية. بمعنى أن البنوك الإسلامية أكثر فهماً وإدراكاً وحذراً في نهجها من البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها. واختبار هذه الفرضية، فقد تم اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-Test)، والجدول رقم (9) يبين نتائج هذا الاختبار.

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (2.577)، بينما بلغت قيمتها الجدولية (2.001)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى فهم وإدراك مخاطر الائتمان. وهذا ما تؤكد مستوى الدلالة المعنوية (Sig) البالغة (0.013)، وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما يبين الجدول أن الفروقات كانت لصالح البنوك الإسلامية بمتوسط حسابي بلغ (3.25)، بينما المتوسط الحسابي للبنوك التقليدية (2.83)، أي أن البنوك الإسلامية

جدول (9)

نتائج تحليل اختبار (ت) لإيجاد الفروق في مستوى تحليل مخاطر الائتمان

القرار الإحصائي	Sig. مستوى الدلالة	T الجدولية	T المحسوبة	المتوسط الحسابي	
رفض الفرضية العدمية	001.0	2.001	3.456	3.37	البنوك الإسلامية
				2.82	البنوك التقليدية

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى ممارسة تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها. وهذا ما تؤكد مستوى الدلالة المعنوية (Sig) البالغة (0.001)، وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما يبين الجدول أن الفروقات كانت لصالح البنوك

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (3.456)، بينما بلغت قيمتها الجدولية (2.001)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "يوجد هناك

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان. ولاختبار هذه الفرضية، فقد تم اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-Test)، والجدول رقم (10) يبين نتائج هذا الاختبار.

الإسلامية بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، بينما المتوسط الحسابي للبنوك التقليدية (2.82)، إي أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها من البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على "لا يوجد فروق ذات دلالة

جدول (10)

نتائج تحليل اختبار (ت) لإيجاد الفروق في مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان

القرار الإحصائي	Sig. مستوى الدلالة	T الجدولية	T المحسوبة	المتوسط الحسابي	
رفض الفرضية العدمية	009.0	2.001	2.716	3.20	البنوك الإسلامية
				2.80	البنوك التقليدية

و3 بنوك إسلامية 5 في الأردن.

توصلت النتائج أن فروقا في مختلف قضايا إدارة الائتمان بين البنوك الإسلامية والتقليدية؛ فالبنوك الإسلامية أكثر فهما وإدراكا وحذرا في نهجها من البنوك التقليدية، كما أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها من البنوك التقليدية. يضاف إلى أن البنوك الإسلامية أكثر استخداما لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان من البنوك التقليدية.

التوصيات

أوصت الدراسة ضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في البنوك وبخاصة التقليدية منها؛ وذلك بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الائتمانية والإستراتيجية والإدارة العليا لتنفيذ ذلك. وضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة لمنح الائتمان. والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة للمحفظة الائتمانية في ضوء قياس ومراقبة وضمان السيطرة الكافية على المخاطر.

ولتحسين نوعية الأصول للبنوك التقليدية والإسلامية لآداب

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (2.716)، بينما بلغت قيمتها الجدولية (2.001)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان. وهذا ما تؤكد مستوى الدلالة المعنوية (Sig) البالغة (0.009)، وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما يبين الجدول ان الفروقات كانت لصالح البنوك الإسلامية بمتوسط حسابي بلغ (3.20)، بينما المتوسط الحسابي للبنوك التقليدية (2.80)، إي أن البنوك الإسلامية أكثر استخداما لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان من البنوك التقليدية.

النتائج

وتهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في مختلف جوانب عمليات إدارة مخاطر الائتمان. تستخدم الدراسة 180 استبانة تم جمعها من 13 بنكا تقليديا

لتطبيق مراقبة الائتمان بشكل سليم وضبط آلية المراقبة، كما على البنوك أيضا تقديم الخدمات الفنية والاستشارية للمقترضين كلما تتطلب ذلك.

من التقييم الائتمان بموضوعية قبل وبعد منحه، والمراقبة الدقيقة لحسابات العملاء، وان تتم الزيارات الميدانية لمشروع المقترض بانتظام. ويجب على البنوك إعطاء الأهمية اللازمة

المراجع

المراجع العربية

الراوي، خالد وهيب، 2009، *إدارة المخاطر المالية*، دار المسيرة، عمان.
العلاونة، رانية زيدان، 2005، *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (حالة الأردن)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

خان طارق الله، أحمد حبيب، 2003، *إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*.
خضراوي، نعيمه، 2009، *إدارة المخاطر البنكية: دراسة حالة البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Khan-Allah, Tariq, Ahmed Habib. 2003. *Risk Management: Analysis issues in the Islamic financial Industry*.
Khadrawi, Naima. 2009. *Banking Risk Management: The Case of Conventional and Islamic Banks Study, Unpublished Master Thesis*, University of

Mohammed Khudair, Biskra, Algeria.
Al-Rawi, Khaled and Wahip. 2009. *Financial Risk Management*, Dar Al-Masera, Amman.
Alawneh, Rania Zidane. 2005. *Risk Management in Islamic banks (the case of Jordan)*, *Unpublished Master Thesis*, Yarmouk University.

المراجع الأجنبية

Abusharbeh Mohammed T. 2014. Credit Risks and Profitability of Islamic Banks: Evidence from Indonesia, *World Review of Business Research*, 4 (3): 136-147
Alam, M.Z. and Masukujjaman, M. 2011. Risk Management Practices: A Critical Diagnosis of Some Selected Commercial Banks in Bangladesh. *Journal of Business and Technology*, 6 (1): 15-35.
Al-Tamimi, H.A.H. and Al-Mazrooei, F.M. 2007. Banks' risk management: a comparison study of UAE national and foreign banks. *The Journal of Risk Finance*, 8 (4): 394-409.
Ayub, M. 2007. *Understanding Islamic Finance*. West Sussex, England: John Wiley & Sons Ltd.
Basel Committee. 1999a. *Principles for the Management of Credit Risk*. Basel Committee on Banking Supervision, July.

Basel Committee on Banking Supervision. 2000. Principles for the management of credit risk, September, available at: www.sbs.gob.pe/repositorioaps/0/0/jer/doc_mod_inter2009/bconventional_banks75.pdf
Bo, H., Qing-Pu, Z. and Yun-Quan, H. 2005. Research on Credit Risk Management of the State-Owned Commercial Bank. *Proceedings of the Fourth International Conference on Machine Learning and Cybernetics*, 1-6.
Brown Bridge, M. 1998. Financial distress in local banks in Kenya, Uganda and Zambia: Causes and implications for regulatory policy. *Development Policy Review Journal*, 16 (2): 173-89.
Chaplinska, A. 2012. Evaluation of the Borrower's Creditworthiness as an Important Condition for Enhancing the Effectiveness of Lending Operations, 3rd *International Interdisciplinary Scientific Conference*

- Society Health Welfare* / 1st Congress of Rehabilitation Doctors of Latvia, SHS Web of Conferences, 2 (9).
- Ellul, A. and Yerramilli, V. 2011. Strong risk controls, lower risk: evidence from US bank holding companies, *Working Paper*, Indiana University.
- GAO. 2013. Financial Institution-Causes and Consequents of recent bank failure, Report to Congressional Committee, United States Government Accountability Office, January. Available at: <http://www.gao.gov/assets/660/651154.pdf>.
- Gestel, T.V. and Baesens, B. 2009. *Credit Risk Management Basic Concepts: Financial Risk Components, Rating Analysis, Models, Economic and Regulatory Capital*, Oxford University press, New York.
- Greuning, H. and Bratanovic, S.B. 2003. *Analyzing and Managing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk*, 2nd ed., The World Bank, Washington, DC.
- Hakenes, H. and Schnabel, I. 2010. Credit Risk Transfer and Bank Competition. *Journal of Financial Intermediation*, 19 (3): 308-332.
- Hassan, A. 2009. Risk management practices of Islamic banks of Brunei Darussalam, *The Journal of Risk Finance*, 10 (1): 23-37.
- Hennie, V.G. 2003. Analyzing and Managing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk. *World Bank Publications*, 2nd edition. Washington DC.
- Hull, J.C. 2007. *Risk Management and Financial Institutions*. New Jersey: Pearson.
- Hussain, H.A. and Al-Ajmi, J. 2012. Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain. *The Journal of Risk Finance*, 13 (3): 215-239.
- IFSB. 1. 2005. Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering only Islamic Financial Services, *Credit Risk*. Kuala Lumpur: Islamic Financial Service Board.
- Iqbal, Z. and Mirakhor, A. 2011. An Introduction to Islamic Finance: *Theory and Practice*, 2nd ed., Wiley, Singapore.
- Kabir, Nurul and Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh. 2014. *Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks* (Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2491951>)
- Khan, T. and Ahmed, H. 2001. *Risk management: an analysis of issues in Islamic financial industry*, Occasional Paper No. 5, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah.
- Malhotra, N. K. 2003. *Marketing research*, New Jersey: Prentice Hall.
- Mileris, R. (2012). Macroeconomic Determinants of Loan portfolio Credit Risk in Banks. *Engineering Economics*, 23 (5): 496-504.
- Nor Hayati Ahmad and Shahrul Nizam Ahmad. Key Factors Influencing Credit Risk of Islamic Bank: A Malaysian Case.
- Nunnally, J.C. 1978. *"Psychometric Theory"*, Second Edition, McGraw-Hill Book Company, New York.
- Omar Masood, Hasan Al Suwaidi, Priya, D. 2012. Credit risk management: a case differentiating Islamic and non-Islamic banks in UAE, *Qualitative Research in Financial Markets*, 4 (2/3): 197-205.
- Ouamar, D. 2013. How to implement counterparty credit risk requirements under Basel III: The challenges. *Journal of Risk Management in Financial Institutions*, 6 (3): 327-336.
- Richard, E., Chijoriga, M., Kaijage, E., Peterson, C. and Bohman, H. 2008. Credit Risk Management System of a Commercial Bank in Tanzania. *International Journal of Emerging Markets*, 3 (3): 323-32.
- Romanova, I. 2012. Bank Lending and Crisis: Case of Latvia. *Journal of Business Management*, 5: 87-97.
- Sekaran, Uma. 2013. *Research Methods for Business: A skill Building Approach*, 4th Edition, John Wiley and Sons Inc., New York.
- Shwiyat, Ziyad Mustafa. 2013. Affecting Factors on The Timing of the Issuance of Annual Financial Reports

- "Empirical Study on The Jordanian Public Shareholding Companies, *European Scientific Journal*, 9 (22): 424-440.
- Sundararajan, V. and Errico, L. 2002. *Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial Systems: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead*: IMF Paper WP/02/192.
- Tafri, H.F., Rahman, R.A. and Omar, N. 2011. Empirical evidence on the risk management tools practiced in Islamic and conventional banks. *Qualitative Research in Financial Markets*, 3 (2): 86-104.
- Venardos, A.M. 2006. *Islamic Banking and Finance in South-East Asia: Its Development and Future* (2 ed. Vol. 3). Singapore: World Scientific Publishing Co. Pte Ltd.

Credit Risk Management in Islamic and Conventional Banks in Jordan

Torki M. Al-Fawwaz¹, Hussam A. Daoud² and Yaser A. Arabyat³

ABSTRACT

The study analyses the perceptions of the 180 credit officers from 13 conventional and 3 Islamic banks of Jordan in order to identify the distinction in credit risk management processes. The investigation process uses descriptive to identify the differences in credit risk management processes between conventional and Islamic banks in Jordan.

The findings reveal that there is a significant perceived difference between conventional banks and Islamic banks in credit risk identification, assessment, understanding the risk and risk management practices. The study also finds that the respondents of conventional banks are more sensitive in overall risk management control system where as Islamic banks are more careful in credit risk identification, monitoring and controlling processes.

The study recommended that effective credit risk management particularly in traditional banks requires establishing an appropriate credit risk environment where board of directors approves credit policy and strategy and senior management implements these; operating under sound credit granting process by establishing well defined credit granting criteria; maintaining an appropriate credit administration of credit portfolio; measurement and monitoring process and ensuring adequate control over the risk.

Keywords: Credit Risk, Conventional Banks, Islamic Banks.

1 Associate Professor, Economics and Financial Businesses Dept, Faculty of Financial and Business Administration, Al al-Bayt University. Email: alfawwaz@aabu.edu.jo

2 Assistant Professor, Economics, Business & Finance Department, Faculty of Business Administration, Mutah University. Email: dr.hussam73@gmail.com

3 Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Business Administration, Al-Balqa' Applied University. Email: yaser_arabyat@yahoo.com

Received on 11/6/2015 and Accepted for Publication on 24/11/2015.